عسكرة النزاعات السياسية فى ليبيا

د. رجب ضــو المريض -أستاذ العلوم السياسية
جامعة الزيتونة بني وليد– ليبيا

ملخص :

تعد النزاعات المسلحة غير الدولية قديمة قدم الدولة، فهذه الأخيرة كثيراً ما تجد نفسها في نزاع مسلح داخلي، تغذيه أسباب عدة أو حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر. وقد يكون هذا النزاع بين جماعتين متصارعتين أو أكثــر ترغب كل منهما في الوصول إلى السلطة. وتتعدد النزاعات المسلحة غير الدولية والتي تختلف صورها وأشكالها ولكنها تشــترك في مخرجاتها، وخاصة عندما يصل الأمر إلى المساس بحياة المدنيين، وهذه النزاعات لها طبيعة خاصة تميزهــا عــن معرفــة المقاتلين لبعضهم البعض والحقد المركب الذي تكنه تلك الأطراف لبعضها البعض، وهذه النزاعات تأخذ شكل حرب العصــابات والشوارع في أغلب الأحيان وتكون مدعومة من العسكريين والمدنيين على السواء ، مما جعل جبهاتها غامضة المعالم، والتمييــز بين المقاتلين وغير المقاتلين يكون أمرًا بالغ الصعوبة، وهنا يكون المدنيون الأبرياء أول ضحاياها، والنتيجة النهائية لهذه النزاعات تكون انهيارًا تامًّا لمؤسسات الدولة، وانتشار العنف والفوضي والسرقات.

ولعل هناك نماذج كثيرة لمثل هذه الحروب منها ما حدث في العراق عقب الغزو الأمريكي، واليمن وليبيا، وسوريا التــي تشهد حروبًا داخلية عقب سقوط أنظمتها السياسية ، وعقب الانتفاضة في ليبيا على نظام معمــر القــذافي 2011/2/17 شــهدت عسكرة الثورة أو النزاع بين النظام ومعارضيه

Abstract :

Throughout the stages of political process, we conclude many important results, it is as the following:

1 - The absence of organization and leadership of the revolutionaries in the form of military and political wing, made the transition process at a stage in which the country has reached the extent of the threat to national security, through its economy is deteriorating and its borders and the violated airspace.

2-The proliferation of weapons threatens the transitional process, and may be a major factor in imposing internal or external visions on the House of Representatives and the government.

3-The hypothesis of federalism through the victorious areas of the post-revolution, and access to the potential of the state, making them a major player on the Libyan arena, whether by imposing the tribal agenda, or through the passage of external projects, regional or international.

4-Absence of a practical vision in building the state through a clear roadmap, with the participation of the people, setting the time frame for the transitional phase in a parallel line to write the constitution under the supervision of the judiciary and international organizations.

5-the possibility of the collapse of parties with a fragile base and the possibility of creating new alliances, including the large number of these parties, according to the aspirations of the people, which increases the intensity of competition for the presidential race after the emergence of a constitution that defines the form of the state.

6-Accelerating the writing of the Constitution will eliminate the deterioration in the structure of the state and the transitional phase, and the establishment of the judiciary, and return to work can enable the state to cut the corruption even gradually

7-Do not exaggerate in the rooting of the idea of political isolation, because of the impact on the national interest and make the isolation takes a purely legal, not based on the liquidation of political accounts.

8-The reason for the deterioration of the current transitional phase is the absence of a file of national reconciliation in party programs, knowing that this file represents the most important basis among the foundations of state building, and to enter into a comprehensive reconciliation according to legal control to be held accountable for the crime against the homeland and the people.

9-To grant an opportunity to the elected and internationally recognized parliament and the elected government of Abdullah Al-Thani to support the leadership of the transitional phase towards the establishment of the state with all its institutions, and to prepare the stage of popular participation in the selection of the head of state.

10-Work with neighboring countries to protect national and national security and respect for the sovereignty of States in accordance with international treaties and conventions and protect the economic resources of the State.

The non-international armed conflict as old as the state, these latter often find themselves in an internal armed conflict, fueled by a number of reasons or civil war aimed at eliminating the existing system and change it with another. This conflict may be between the two groups or more conflict could want each of them access to power. There are numerous non-international armed conflicts, whose forms and forms differ but share their outcomes, especially when it comes to the lives of civilians. These conflicts have a special nature that distinguishes them from the knowledge of each other and the complex hatred that each other has. most often, and be backed by the military and civilians alike, making vaguely defined fronts, and the distinction between combatants and non-combatants is very difficult, and here innocent civilians are the first victims, the end result of these conflicts is that Fully state institutions Lara, and the spread of violence, chaos and thefts.

مقـــدمة :

تعد النزاعات المسلحة غير الدولية قديمة قدم الدولة، فهذه الأخيرة كثيراً ما تجد نفسها في نزاع مسـلح داخلـي، تغذيه أسباب عدة أو حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر. وقد يكون هذا النزاع بين جماعتين متصارعتين أو أكثر ترغب كل منهما في الوصول إلى السلطة. وتتعدد النزاعات المسلحة غير الدولية والتـي تختلـف صورها وأشكالها ولكنها تشترك في مخرجاتها، وخاصة عندما يصل الأمر إلى المساس بحياة المدنيين، وهذه النزاعات لها طبيعة خاصة تميزها عن معرفة المقاتلين لبعضهم البعض والحقد المركب الذي تكنه تلك الأطراف لبعضها البعض، وهذه النزاعات تأخذ شكل حرب العصابات والشوارع في أغلب الأحيان وتكون مدعومة من العسكريين والمدنيين على السواء ، مما جعل جبهاتها غامضة المعالم، والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يكون أمرًا بالغ الصعوبة، وهنا يكـون المدنيون الأبرياء أول ضحاياها، والنتيجة النهائية لهذه النزاعات تكون انهيارًا تامًّا لمؤسسات الدولة، وانتشـار العنـف والفوضي والسرقات.

ولعل هناك نماذج كثيرة لمثل هذه الحروب منها ما حدث في العراق عقب الغزو الأمريكـي، والـيمن وليبيـا، وسوريا التي تشهد حروبًا داخلية عقب سقوط أنظمتها السياسية[1]، وعقب الانتفاضة في ليبيا على نظام معمـر القـذافي 2011/2/17 شهدت عسكرة الثورة أو النزاع بين النظام ومعارضيه وكانت هذه العسكرة تتمثل في النقاط الآتية:

أولاً: إن التدخل الدولي المدعوم عربياً هو الذي أجَّج النزاع الداخلي في ليبيا، حيث تم إسقاط نظام معمر القـذافي مـن خلال حلف الناتو، وبعد وصول المعارضة للسلطة اتضح أن هناك صراعًا له أبعاده بين حلفاء الأمس.

ثانياً: أخذ النزاع في ليبيا بُعدَ القبيلة وتصفية الحسابات خاصة تلك الممارسات التي اتخذها المؤتمر الوطني في قـراره رقم "7" والذي سوف نتعرف عليه في المحور الثاني.

ثالثًا: التدخل الخارجي غير المباشر في شؤون الدولة الليبية بعد مرحلة معمر القذافي كان له الأثر الكبير فـي تغذيـة

النزاع المسلح ورغبة الأطراف المتناحرة في فرض رؤيتها السياسية بقوة السلاح.

لا يمكن فصل مستقبل الدولة الليبية فى مرحلة ما بعد حكم القذافي عن القوى الداخلية والخارجية التي أسهمت فى إسقاط نظامه، وأن هذه القوى سوف تلعب دورًا مؤثرًا في تشكيل مستقبل ليبيا الجديدة.

لقد اتسمت الثورة الليبية بخصائص لم تكرر فى دول الربيع العربي على الأقل حتى الآن، باعتبار أن زعامات الثورة الليبية لعبت دوراً مهماً في عسكرة الانتفاضة، وتدويلها، مما جعل الأطراف الخارجية هي اللاعب الرئيس فى حسم الصراع، ووصول الثوار للسلطة، والقضاء على حكم القذافي من خلال حلف الناتو وجامعة الدول العربية.

ونظرا لخصوصية الحالة الليبية توجد مجموعة من الصعوبات نوجزها في الآتي:

1- غياب مؤسسات العملية السياسية التقليدية المتعارف عليها.

2- الثقافة السياسية السائدة فى ليبيا كانت عاملاً مساعداً ساهم في تأخير الانتقال من الثورة إلى الدولة.

3- انتشار فوضى عارمة في البلاد، وبزوغ سلطة الميليشيات المسلحة، وهي أصبحت الفاعل الرئيس في ليبيا.

4- غياب خارطة سياسية لليبيا الجديدة عند الثوار، وعدم وجود كيان يمثل تلك الشريحة، كرس الصراع داخل ليبيا.

5- القوى الداخلية المشاركة فى إسقاط القذافي لها أجندة سياسية ودينية لا ترقى لبناء الدولة الجديدة.

وبناءً على ما سبق، تحاول فى هذه الورقة تسليط الضوء على عسكرة النزاعات السياسية فى ليبيا من خلال المحاور التالية:

المحـــور الأول :

الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي إبان الثورة الليبية: تأسس المجلس الوطني الانتقالي رسمياً في 27 فبراير 2011م بمدينة بنغازي فى بدايات انطلاق شرارة الثورة على نظام القذافي فى شرق البلاد، وبدأت الاعترافات الدولية بالمجلس، وعلى رأسها اعتراف فرنسا، تمثل ذلك في الاعتراف برئيس المجلس المستشار مصطفى عبد الجليل، والدكتور محمود جبريل الورفلي، ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس، الذى اغتيل إبان مرحلة الثورة ولا يزال الغموض يكتنف قضيته.

ومثل المجلس أول عملية سياسية فى ليبيا فى فترة الثورة، واستمر حتي إعلان التحرير بسقوط نظام القذافي، ويحتضن المجلس مجموعة من الشخصيات ذات رؤى ومشارب مختلفة، ولا تملك خارطة سياسية للانتقال بليبيا نحو بناء دولة المؤسسات، والديمقراطية، ولكن الشيء الواضح فى العملية السياسية الأولى، هو أن نهاية عمل المجلس، والحكومة التنفيذية، تكون بعد التحرير والانتقال إلى عملية سياسية أخرى، تدعو الشعب إلى انتخاب مؤتمر وطني عام، وتشكيل حكومة منتخبة، وينسحب المجلس الانتقالي الوطني ليعطي فرصة لبناء الدولة وإقرار الدستور الدائم لها، وهذه الفرصة وضعت عبر خارطة طريق سياسية مؤقتة من خلال وثيقة دستورية مؤقتة، تضمنت 27 مادة لتسليم السلطة، وإجراء الانتخابات البرلمانية، إلا أن كل ذلك واجه تحديات جسيمة، سواء كانت أمنية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، تلقي بظلالها على المشهد السياسي الليبي فى تشكيل وبناء مستقبل البلاد، واحتمالات التوافق أو الخلاف المصلحي المتوقع بين شخصيات من التيارات المختلفة، لرسم الحياة السياسية الجديدة، وقد كان الخلاف هو سيد الموقف فى مرحلة الانتقال، وما شهده النظام الجديد لليبيا من حالات فساد، وغياب المصلحة الوطنية، وبروز المصالح الشخصية، والتدخلات الخارجية، سواء كانت أطرافاً عربية أو غربية، كل ذلك أسهم فى اتساع الهوة بين مختلف التيارات التي أسهمت فى إسقاط القذافي، مما أثر على أي تقدم قد يقود إلى بناء دولة المؤسسات والقانون.

وفى ذات السياق قام المجلس الانتقالي بتشكيل حكومة برئاسة الدكتورعبد الرحيم الكيب بتاريخ 2011/11/1 من أول مهامها نزع السلاح فى البلاد، وإحياء حركة الاقتصاد، وانتخب الكيب في الدورة الأولى من بين خمسة

مرشحين بعد ما نال 26 صوتًا من أصل 51 ناخباً هم أعضاء المجلس الانتقالي، وهو بذلك يحل محل الدكتور محمود جبريل الرئيس المستقيل من المكتب التنفيذي الذي يقوم بهمام الحكومة انتقالية، ونصت خارطة الطريق التي أعلن عنها المجلس الانتقالي بتشكيل حكومة مؤقتة بعد شهرين من إعلان التحرير الذي تم رسمياً في 2011/10/23، وكانت المهمة الرئيسة للحكومة هي الإعداد للآتي:

1- الإعداد للانتخابات التأسيسية فى مهلة لا تتعدى ثمانية أشهر.

2- العمل على قيام انتخابات عامة بعد سنة على أقل تقدير.

3- يتم حل المجلس الانتقالي الذي يترأس المستشار مصطفى عبد الجليل بعد انتخابات العملية التأسيسية التي تقود البلاد حتى الانتخابات العامة[2].

ويهدف برنامج الكيب فى الأساس إلى جمع الأسلحة وإحلال دولة المؤسسات وإطلاق عجلة الاقتصاد التي تعتبر شبه متوقفة رغم استئناف النشاط النفطي، وأيضاً يشمل برنامج إعادة الإعمار كافة مدن ليبيا، وحسب تصريحات الكيب إبان توليه رئاسة الوزراء فإنه يسعى لبناء دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، إلا أنها أنهت مهامها، ولا تزال الفوضي، وانتشار السلاح، وانتهاك حقوق الإنسان، والاعتقالات التعسفية، خارج إطار القانون، كل ذلك جعل هذه الحكومة محل انتقاد الجميع من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، ويمكن أن نوجز بعض النقاط حول برنامج حكومة الكيب على النحو التالي:

1- انتشار الفساد بشكل كبير (اختلاس المال العام، وحسب تصريح رئيس المؤتمر فى قناة ليبيا الوطنية أن حكومة الكيب قد قامت بصرف أكثر من 5 مليارات دينار لشراء أثاث مكتبي)، وأيضًا ملف الجرحي والعلاج بالخارج، وما حدث فيه من فساد، جاء ذلك فى لقاء أجرته قناة ليبيا الأحرار مع وزيرة الصحة فى حكومة الكيب، بأن حجم الفساد يصل إلى المليارات.

2- فوضى المجالس المحلية على مستوى المناطق، وغياب التنسيق مع الحكومة المركزية للنظر فى احتياجات المواطن.

3- عجز الحكومة عن تنفيذ الأهداف والبرامج التي نادت بها، أدى إلى بزوغ حركة فى الشرق الليبي تدعو إلى الفيدرالية، وقد وجدت صدى لها في باقي مناطق ليبيا.

4- نظراً لغياب خطط، وبرامج لدمج الثُوَّار والميليشيات المسلحة تحت مؤسسات عسكرية وأمنية، زاد نشاط انتشار السلاح والفوضي، ووصل الأمر إلى تحديد المصالح الاقتصادية الوطنية، التي بلغت خسائرها ملايين الدولارات، فى رسم خارطة طريق لجمع السلاح، وتشكيل مؤسسة الجيش، وهي أيضاً من أهداف حكومة الكيب، ولكن الفشل هو العنوان[3].

5- مسألة خروقات حقوق الإنسان؛ وخاصة في القبض خارج دائرة القانون، مما ساعد فى تزايد عمليات القتل والتعذيب، بشهادة المنظمات الحقوقية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة نفسها، ومن خلال تقارير رسمية منشورة.

(أ) القوى الإسلامية الليبية والبحث عن السلطة: على اختلاف مشارب قادة وأفراد هذه القوى وجماعاتهم، برزت قوتهم على الساحة السياسية الليبية منذ انطلاق الثورة، مستفيدين فى ذلك من أمرين مهمين:

الأول: أنهم تيارات واجهت نظام القذافي فى مرحلة مبكرة من حكمه.

والآخر: وجود بعض التيارات الإسلامية بشكل تنظيمي يري أن الفرصة سانحة للوصول إلى السلطة، واتخذوا من النموذجين التونسي والمصري (جماعة الإخوان المسلمين) مثلاً، مستفيدين من حالة العداء بينهم وبين القذافي طوال سنوات حكمه، ويعتبرونها رصيداً لهم، للمشاركة فى بناء ليبيا الجديدة، وكان رصيدهم واضحًا أيضًا إبان الثورة؛ حيث كانت المكونات الإسلامية بكافة مسمياتها هي أحد أسباب الإطاحة بالقذافي، إذ استغلت الفرصة للأخذ بثأرها من نظام

القذافي الذي كان أقوي الأنظمة العربية في محاربة الحركات الإسلامية، إبان فترة حكمه لم تكن لهم مؤسسات يعملون من خلالها، فهي محظورة البتة، خلاف الحالة المصرية.

وتنتشر هذه القوى فى خارطة ليبيا الجغرافية فى المناطق الجبلية من المنطقة الشرقية، مرورًا المنطقة الوسطى، ووصولاً إلى المناطق الغربية، والجبلية الوسطي، والجنوبية. ويمكن أن نوجز خمسة عوامل ساعدت الإسلاميين على التحرك على الساحة الليبية هي:

1- تعد الحركات الإسلامية إبان مرحلة الثورة أكثر القوى استفادة من سقوط نظام القذافي.

2- طبيعة الحرب فى ليبيا جعلت الحركات الإسلامية تتحصل على كميات من السلاح، سواء من مخازن الدولة، أو تلك التي قامت كل من قطر وفرنسا وتركيا والسودان بإرسالها.

3- نظراً لغياب المؤسستين العسكرية والأمنية، فإن الفرضية الحالية تقول: "من يمتلك السلاح هو من يحكم"، وهم بذلك قاموا بعسكرة القوة من بدايتها.

4- رغبة القوى الإقليمية والدولية في تولي الإسلاميين الحكم ضاعف من إمكانية الصراع على السلطة فى وقت كانت تلك الحركات غير مرغوب فيها للمشاركة فى الحياة السياسية كالنموذج المصري والليبي والتونسي سابقًا.

وتمثل حركة الإخوان المسلمين أكثر الجماعات تنظيماً فى ليبيا، وهي امتداد للحركة الإسلامية التي أسسها حسن البنا فى مصر، وبدأ نشاطها عندما جاءت عقود المعلمين للعمل بليبيا؛ حيث استغلوا وجودهم فى إنشاء الحركة، وتؤمن هذه الحركة بأن الإسلام دين ودولة، وغايتها إقامة نظام إسلامي.

أما الجماعة الليبية المقاتلة فهي تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية أنشأها مجموعة من الشباب الذين شاركوا فى الحرب الأفغانية السوفيتية، وقد قامت هذه الجامعة بعمليات مسلحة ضد نظام القذافي فى تسعينيات القرن الماضي، بهدف إسقاط نظام القذافي بالقوة، وفى 18 أكتوبر 1995 صدر أول بيان للإعلان عن قيام الجماعة الإسلامية المقاتلة إقامة الدولة الإسلامية، وكان نظام القذافي قد أودع جل القيادات فى السجون الليبية.

وتم من خلال مبادرات سيف الإسلام القذافي الدخول فى الحوار مع كل مكونات الحركات الإسلامية فى عام 2007 ، ونتج عن ذلك الحوار خروج قيادات وأعضاء الحركة من السجن، ودخولهم فى عملية مصالحة مع نظام الحكم، ولعل أكثر الشخصيات البارزة في الجامعة الإسلامية المقاتلة هو الشيخ عبد الحكيم بالحاج، وهو المعروف بقيادته للمجلس العسكري لثوار طرابس، وتصريحاته التي تحمل فى طياتها أجندة معارضة للغرب، ويؤيد قيام دولة مدنية ديمقراطية، وقد قام بحل الحركة، وأحل بدلها حركة أخرى يطلق عليها "الحركة الإسلامية للتغيير"، وقد لعب دوراً مهماً فى مرحلة الثورة.

(ج) دور القوى القبلية المثير للجدل: إن المتتبع للخارطة السياسية والاجتماعية الليبية يكتشف جليًّا أن القبائل مارست التضامن الصامت فى غالبيتها خاصة فى بدايات الثورة، وعلى وجه التحديد قبائل الغرب الليبي، وهذا الموقف نابع من عوامل عدة هي:

1- أن قوات النظام كانت هي المسيطر على الساحة، وامتلكت أوراق اللعبة السياسية.

2- عدم وجود توازن بين قوات النظام والمعارضة، رغم انتشار التأييد فى المناطق الغربية (مصراته، والزنتان، والزاوية)، وكان على شكل مظاهرات سلمية.

3- بعد قيام قوات النظام بالاستعداد لمهاجة بنغازي، لإخماد المظاهرات التي رأي فيها أنها جماعات إسلامية متطرفة تهدد الأمن الوطني الليبي، جاء الحراك الإقليمي والدولي، إعلامياً وسياسياً وعسكرياً، لتوجيه ضربات عسكرية بتدخل حلف الناتو، كل ذلك خلط الأوراق فى أروقة القبائل الليبية حول التدخلات الدولية، وأبعاد هذا التدخل، سواء من الناحية الدينية، أو من خلال تسليط الضوء على البعد الاستعماري للهجمة الغربية.

4- تخوف تلك القبائل من أن التدخل سوف يؤدي إلى حرب أهلية، وانهيار الدولة قد يؤدي إلى تفكك البعد الأمني، وتمزيق وحدة التراب الليبي، وهو ما تشهده الساحة الليبية اليوم.

5- خلق فجوة فى مسألة اللُّحمة الوطنية؛ من خلال توزيع القبائل الليبية بين قبائل مؤيدة، وأخرى معارضة، وهذا التصنيف يعجل بضرب الوحدة الوطنية، ويخلق نوعًا من الفتنة قد تستمر لسنوات.

(د) القوى الخارجية والعملية السياسية: كما أسفلت الذكر فإن القوى الخارجية هي اللاعب الرئيسي فى العملية السياسية والأمنية والعسكرية بليبيا، فالكل يتفق أن النظم الدكتاتورية قد انتهى عمرها الافتراضي، وأن قيام ثورات كان أمرًا مسلَّمًا به، إلا أن الخلل في ثورة ليبيا جاء عكس التوقع حيث إنه منذ الأيام الأولى للثورة تم عسكرتها، وكان العامل الخارجي هو الأساس، ابتداء من تدخل الجامعة العربية ودول الخليج وانتهاء بالأمم المتحدة وقراراتها بالخصوص، كل ذلك أصبح محل دراسة وتحليل، لماذا هذا التدخل؟ أسبابه وأبعاده، ولكن النتائج الحالية للحياة السياسية الليبية تؤكد فرضية أن التدخل فى ليبيا ليس نابعًا من حماية المدنيين، ولكن التخطيط لضرب نظام القذافي وإزاحته من الحكم نابع من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية تخص القوى العالمية، وبذلك تم توظيف ثورة الشعب لصالح تلك الأهداف، والمشهد السياسي اليوم يؤكد ذلك؛ حيث إن محركات العملية السياسية الليبية تدار من خلال مصالح تقودها دول الخليج بقيادة قطر والقوى الغربية بقيادة فرنسا، وهم أكبر الفاعلين فى توجيه الحياة السياسية الليبية، سواء كانت مع التيارات الليبيرالية أو الإسلامية.

البعد الداخلي الليبي وعسكرة النزاع: مثَّل تاريخ 17 فبراير عام 2006 خروج الشباب الغاضب في مدينة بنغازي ضد الإساءة التي صدرت من أحد الوزراء الإيطاليين والرسوم المسيئة للرسول الكريم ﷺ ، وفي ذلك اليوم وقعت مواجهة كبيرة بين المتظاهرين وقوات الأمن سقط فيها عدد كبير بين قتلى وجرحى، وكانت قوات النظام تدافع عن مقر القنصلية الإيطالية التي هوجمت، من طرف الشباب الغاضب، وجاء رد الفعل من قوات الأمن مفرطًا في تعاملها ، وجاءت الذكري الخامسة لتكون بمثابة كسر الحاجز بين الشعب والنظام للخروج في مظاهرات عارمة في البلاد .

وبعد بزوغ الربيع العربي حدد الشباب الليبي عبر شبكة المعلومات الدولية يوم 17 فبراير لقيام الثورة، سبق هذا الإعلان خروج الشباب في مدينة بنغازي وبعض المناطق الشرقية؛ حيث كانت المظاهرات في بدايتها سلمية تطالب بتحسين الظروف الاقتصادية للمواطن الليبي، وأسفرت تلك الاشتباكات بمدينة بنغازي عن اعتقال فتحي تربل منسق عائلات ضحايا أبو سليم، مما أدى إلى الاعتصام أمام مقر محكمة بنغازي؛ حيث تمت الاستجابة لمطالب المتظاهرين وتم الإفراج عن منسق عائلات ضحايا أبو سليم .

عمت المظاهرات كافة أرجاء المنطقة الشرقية وخاصة في مدينة البيضاء والتي ارتفع فيها سقف مطالب المحتجين إلى المطالبة برحيل النظام .

وشاركت المناطق الشرقية في هذا الاحتجاج المناطق الغربية حيث خرجت مناطق عديدة منها الزنتان وطرابلس ومصراتة داعمة لتلك الثورة في شرق البلاد ورفعوا شعارات وحدة الأراضي الليبية واللحمة الوطنية بين شرق البلاد وغربها، ونوجز النقاط التالية للتوضيح:

1ـ انشقاق عدد كبير من الدبلوماسيين وعلى رأسهم الممثل الليبي الدائم في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم .

2ـ انشقاق أحد رجال النظام المهمين وهو وزير الداخلية عبد الفتاح يونس وانضمامه لحركة الثورة، وقيادته للعمليات العسكرية للثوار واغتيل في ظروف غامضة فيما بعد.

3ـ انشقاق المستشار "مصطفى عبد الجليل" وانضمامه للثوار، ويمثل وزير العدل في النظام السابق ، والدكتور / محمود جبريل وزير التخطيط، وعلي العيساوي سفير ليبيا في الهند .

4ـ في يوم 17 فبراير وبعد حصول الثوار على الأسلحة من المخازن الموجودة في المناطق الشرقية التي سيطروا

عليها، أصبح الصراع مع النظام صراعًا مسلحًا رداً على القوة المفرطة التي استعملت في شرق البلاد وغربها .

5ــ نتيجة التطورات السريعة على الأراضي الليبية وتسليح الثوار واتجاه الأزمة نحو التدويل، تم تشكيل مجلس وطني انتقالي في 27 فبراير عام 2011 بالتعاون مع الثوار في جميع مدن البلاد، وجاء تأكيد المدن التي استطاعت أن تفك قبضة القوة العسكرية للنظام بأن تضع نفسها تحت تمثيل المجلس الانتقالي الليبي .

6ــ الدور الإعلامي للنظام كان يقود الحرب الإعلامية بعيداً عن حقيقة ما يحدث على الأرض، مما زاد في مسألة الاحتقان الداخلي.

ومن خلال هذا النقاط يمكن الانطلاق في شرح الوضع الليبي بشكل أكثر توسعاً؛ على النحو التالي :

البعد العربي والدولي وعسكرة النزاع السياسي في ليبيا:

(أ) البعد العربي: ويتناول هذا البعد الدور القطري وقرار الجامعة العربية وراء التحرك العربي، ودعمها لثورة فبراير بليبيا، من خلال الآتي :

لعل المتتبع للأحداث في ليبيا منذ خروج المظاهرات السلمية في بنغازي يوم 15 فبراير، أي قبل انطلاق الثورة المحدد يوم 17 فبراير عام 2011، ونظراً لتلك الأحداث والقوة التي استعملت في صدها، جاء التحرك العربي من خلال الجامعة العربية، حيث كان التحرك القطري الخليجي من أجل حشد الضغط العربي، من خلال عقد جلسة طارئة للجامعة العربية على مستوى الوزراء لإصدار قرار يدين عمليات القتل في الشارع الليبي، وهذا ما عبر عنه القرار رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2، والبيان الصادر عن الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ؛ حيث تمت مطالبة الجانب الليبي باحترام القانون الدولي الإنساني، والمطالبة بوقف الجرائم ضد أبناء الشعب الليبي، وإنهاء القتال وسحب القوات المسلحة من المدن والمناطق.

وبالرغم من ذلك فإن الجانب الليبي استمر في إدارة خاطئة للأزمة بعدم إدراكه أن ما يحدث هو حراك شعبي نابع من إرادة الشعب، ويجب التعامل معه بشكل سلمي، والبحث في أسباب خروج تلك المسيرات الحاشدة، وعلاج كافة المشاكل التي كانت وراء ذلك، ويمكن تشبيه ما حدث للنظام السابق في بنغازي بما حدث لصدام حسين إبان دخوله الكويت؛ حيث وقع النظامان السابقان في مصيدة التدخل الدولي، مع الفارق أن نظام صدام حسين اعتدى على دولة ذات سيادة، أما الجانب الليبي فكان فشله في إدارة الأزمة داخلياً مما استدعى تدخل الجانب العربي والإقليمي والدولي وإصدار قرار بالتدخل .

لقد اتفق كل المتابعين للأحداث في ليبيا على أن النظام السابق قد فشل في إدارة الأزمة الداخلية، خاصة وأن استمرار سقوط ضحايا من المدنيين شرق البلاد وغربها ، فتح الباب أمام الجانب القطري المدعوم خليجياً للتحرك من خلال جامعة الدول العربية وإصدار القرار رقم "7360" 2011/3/12 والذي أكد على ما جاء في القرار السابق "7298" 2011/3/2؛ حيث طالبت الجامعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لحماية المدن الليبية واتخاذ الإجراءات بفرض حظر جوي على حركة الطيران المدني والعسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف، وكذلك التعاون مع المجلس الانتقالي الليبي لتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي، وهذا القرار كان بداية النهاية للنظام السياسي الليبي السابق؛ حيث تحرك مجلس الأمن بإصدار القرار رقم "1970/ 1973" بشأن تفويض الناتو بإقامة منطقة حظر جوي[4].

وهنا لا بد من الإشارة إلى التحرك القطري على جميع المستويات للاطاحة بنظام معمر القذافي من خلال الآتي:

1. اعتراف دولة قطر بالمجلس الوطني، وهي أول الدول العربية المعترفة به.
2. عملت دولة قطر على بيع النفط الليبي لصالح الثوار ودعمتهم مادياً وعسكرياً .

3. الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة؛ حيث ساعدت في قيادة الحرب الإعلامية ضد نظام القذافي .
4. توجيه رسالة إلى دول الجوار بأن قطر تمتاز بدور عربي وإقليمي ودولي نابع من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وخارجه .
5. التحرك العسكري القطري ضد نظام القذافي عندما أرسلت لأول مرة مشاركتها العسكرية خارج أراضيها طائرات حربية في مارس عام 2011 للمشاركة في الضربات الجوية ودعم الثوار بالأسلحة.
6. هذا التحرك عكس تعبيراً نوعياً في السياسية الخارجية القطرية، وهي رسالة إلى كل الأطراف في المنطقة.

وبالنظر إلى التحرك القطري الخليجي في إنجاح الثورة الليبية وإزاحة نظام القذافي من السلطة إلا أنه لا بد من وضع أسئلة مهمة أمام الباحثين حول :

1ـ أسباب التحرك القطري الخليجي ضد نظام القذافي .

2ـ النشاط غير المعهود للجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية منذ إنشائها عام 1945 ومخالفتها للميثاق ؟ والانتقائية في التعامل مع الثورات العربية ؟ اليمن والبحرين نموذجاً .

3ـ ما طبيعة العلاقات العربية العربية وراء دور الجامعة العربية ؟

4ـ أسباب الدور القطري السياسي والاقتصادي والإعلامي وراء الثورات العربية .

(ب) البعد الدولي: إن المتتبع للعلاقات الليبية الأوروبية يكشف أنها علاقة اتسمت بالأزمات منذ تولي معمر القذافي الحكم في ليبيا 1969/9/1؛ وأشهر تلك الأزمات:

1. أزمة ملهى برلين " ألمانيا" .
2. أزمة مقتل الشرطية البريطانية " في لندن" .
3. أزمة الممرضات البلغاريات "أطفال الإيدز" .
4. أزمة لوكيربي .
5. أزمة التدخل الليبي في أفريقيا .
6. أزمة الدعم الليبي للجيش الجمهوري الأيرلندي .
7. أزمة العلاقات الليبية السويسرية .
8. أزمة أسلحة الدمار الشامل الليبية .

النظام السياسي الليبي السابق مثل تهديداً مباشراً للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الأزمات يتذكرها الساسة الغربيون ويعرفون جيداً أن القذافي قد ساعده في ذلك الموقع الجغرافي القريب من أوروبا وتلك الثروات الهائلة التي تمتلكها ليبيا؛ حيث مثل العاملان الجغرافي والاقتصادي تهديداً للجانب الغربي من طرف النظام السابق .

وهذا الأمر جعل تلك الدول تنتظر الأزمة التي يمكن أن تعجل بنهايته باعتباره يهدد المصالح الأمريكية الغربية على السواء .

وجاءت مرحلة الربيع العربي فأطاحت بالنظامين التونسي والمصري - دول جوار ليبيا - ولم يتعرف القذافي على المشكلة واعتبرها نتيجة حتمية لتلك الأنظمة وتناسى هو نفسه ونظامه كيف يتعامل مع إدارة الأزمة ؟.

ومن خلال ذلك، يمكن الانطلاق في التعرف على التحرك الغربي ودوره في نجاح الثورة الليبية خاصة بعد إزالة الشرعية عن نظام معمر القذافي، واعتبرت الأمم المتحدة أن ما قام به من قصف للسكان المدنيين يشكل جرائم ضد الإنسانية.

ويمكننا أن نوجز بعض النقاط المهمة التي ساعدت في نجاح الثورة من خلال الدعم الدولي على النحو التالي:

1ــ تجميد عضوية ليبيا في الجامعة العربية، وإحالة طلب إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته تجاه الحكومة الليبية والعمل على حماية المدنيين .

2ــ إصدار قرار من مجلس الأمن تحت رقم " 1970[5]، 1973" يحظر فيه الطيران العسكري فوق الأجواء الليبية نظراً لما يشكله من تهديد للمناطق التي تشهد تحركات وأحداثًا ضد النظام .

3ــ مثل القرار 1973 غطاء جوياً للثوار حتى تمكنوا من السيطرة على المنطقة الشرقية وعدد من المناطق الغربية؛ حيث أعطى القرار فرصة لحلف الناتو بتدمير المواقع والقدرات العسكرية الليبية في شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها، مما ساعد على تقدم الثوار في كل الجبهات المفتوحة .

4ــ أثر هذا القرار من الناحيتين السياسية والعسكرية علي نظام معمر القذافي وأضعف قدراته العسكرية وقلل من مناوراته السياسية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وخير دليل على ذلك تجميد عضوية ليبيا في الجامعة العربية والإدانة الدولية والإقليمية للقذافي حول الأحداث في ليبيا .

5ــ مثلث الضغوط الدولية نجاحًا للثورة، خاصة فيما يختص بتجميد الأصول والحصار النفطي والاقتصادي وحظر الأسلحة، مما أثر بشكل كبير على الحراك الحكومي الليبي على كافة المستويات.

6ــ عبرت المواقف الدولية بالرضا عن القرار رقم "1973"، واعتبرته حماية للشعب الليبي، وأعطى فرصة للتدخل العسكري للوصول في النهاية إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي، حيث جاء التأكيد الفرنسي من خلال اعترافه كأول دولة أوروبية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ودعمه له بشكل كامل حتى يتحصل الشعب الليبي على حريته، كما أكد الموقف الأمريكي أن هذا القرار يمثل خطوة أولى نحو رحيل القذافي، واعتبرت بعض الدول الأوروبية أن المعارضة محور شرعي، وفي الوقت نفسه اعترفت بريطانيا وأسبانيا بالمجلس الوطني واعتبرت القذافي متمرداً سياسياً.

7- الموقف الألماني هو الذي جاء مخالفاً للمواقف الأوروبية الأخرى؛ حيث تحفظ على القرار الدولي وقرر عدم المشاركة بجنود في هذه الحرب؛ لأن عواقبها وخيمة على المدنيين، إلا أن الموقف الألماني أقر بضرورة العمل على حماية المدنيين.

8- توضح تلك المواقف الدولية أن هناك اندفاعا فرنسيًّا نحو التدخل العسكري، يقابله اندفاع قطري في الموقف العربي ودعم بريطاني ومباركة أمريكية.

9- السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل من أسقط نظام القذافي هم الثوار؟ وما قاموا به من انتفاضة عارمة في جميع أنحاء البلاد أم هي قوات الناتو ؟ وقدرة الحلف العسكرية وحساباته السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ؟

10- هناك لحظتان في تاريخ الغرب تتلاقيان أحياناً وتتصادمان أحياناً هما: لحظة الحرية ولحظة المصلحة ، أين نحن من ذلك ؟

المحور الثاني :

انتخاب المؤتمر الوطني والعملية السياسية فى ليبيا الجديدة

(أ) الانتخابات التشريعية المؤتمر الوطني العام: سبقت الإشارة إلى أن ليبيا لم تشهد أي انتخابات طيلة مرحلة النظام السباق، وهي بذلك تمثل أرضية للتحرك نحو بناء أفضل نموذج ديمقراطي بالمنطقة لو أن الأمر كان مدروساً ومخططاً له وفق أطر ومؤسسات قانونية تحت رقابة المجتمع الدولي نفسه، ويرجع ذلك إلى الآتى:

1- عدم وجود أرضية للعمل الديمقراطي، والمؤسساتي؛ حيث عاشت البلاد لأكثر من أربعين سنة تحت حكم الفرد، وغياب الدستور، وانعدام دور منظمات المجتمع المدني، حيث لم تمارس العمل الحزبي طيلة فترة النظام السابق.

2- غياب خارطة العمل السياسي فى ليبيا الجديدة يمهد الطريق أمام نجاح المرحلة الانتقالية، كما حدث فى كل من النموذج المصري، والتونسي، ويعطي أهمية للمشاركة السياسية للجميع من أجل بناء الدولة، والابتعاد عن الأجندات الخارجية.

3- انتشار السلاح وقيام ميليشيات تهدد أمن البلاد، وتخترق المنظمة الانتقالية القائمة، وخير مثال على ذلك مهاجمة المقر الرسمي للمؤتمر الوطني أكثر من مرة لفرض رؤية مخالفة وتنفيذ مطالب قد يعجز الوضع الراهن فى البلاد عن اتخاذ إجراءات بشأنها.

4- عدم رجوع المنظومة الأمنية من الجيش، والشرطة، وكافة الأجهزة إلى أداء المهام المنوط بها - ومنها: حماية الأمن الوطني - جعل المرحلة الانتقالية من المجلس الوطني إلى انتخاب المؤتمر الوطني ثم إلى انتخاب مجلس النواب تسودها حالة فوضى وغياب تخطيط رشيد في التوجه نحو مرحلة قيام الدولة.

5- ضعف الحراك الشعبي، وهشاشة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، تسببت كلها في الانتقال بالبلاد من الثورة إلى الدولة.

وبذلك أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت القانون رقم (4) لسنة 2012م لانتخاب المؤتمر الوطني العام فى 2012/1/28 (قانون الانتخابات بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام) واستفاض فى مواده الـ (49) في الحديث عن العملية السياسية والانتخابية فى ليبيا.

وجاء توزيع مقاعد المؤتمر على النحو الآتى:

1. المنطقة الغربية 100 مقعد.
2. المنطقة الشرقية 60 مقعداً.
3. المنطقة الجنوبية40 مقعداً.

وجاءت المرحلة الحاسمة فى دخول الصراع الحزبي على مقاعد المؤتمر، والتي من خلالها يتم التحكم فى اللعبة السياسية خاصة فى اختيار رئيس المؤتمر، وأيضاً العملية الأخرى في اختيار رئيس الوزراء.

وباعتبار أن التجربة الحزبية والدخول فى هذه العملية السياسية لم تكن ممارستها مألوفة عند الشعب الليبي؛ حيث كانت أول عملية انتخابية عقب الاستقلال 1952م، وآخر تصويت فى عموم البلاد كان سنة 1965م، حيث ظلت الأحزاب غائبة عن المشهد السياسي، من مرحلة الحكم الملكي، أي ما يزيد على 46 سنة، لم تشهد ليبيا خلالها ممارسة العملية الديمقراطية المتعارف عليها.

وفى قراءة للعملية السياسية بليبيا وحجم المشاركة لاختيار النواب، فإن العملية وفق تقارير جهات محايدة كانت تسير بشكل جيد دون حدوث أى اختراقات تفسد العملية الانتخابية التي تشهدها ليبيا؛ حيث زادت نسبة المشاركة عن 62% وفق تقرير مفوضية الانتخابات نفسها، وتمخَّض عن هذه العملية السياسية فوز حزب تحالف القوى الوطنية ذو

التوجه الليبرالي الذي يترأسه الدكتور محمود جبريل الورفلي بأغلبية المقاعد (39) مقعدًا من أصل (80) مقعدًا والمخصصة للأحزاب وحزب العدالة والبناء ذو التوجه الإخواني بـ (17) مقعدًا وحزب الجبهة الوطنية للإنقاذ بـ (3) مقاعد، وبقية المقاعد موزعة على باقي الأحزاب الأخرى مثل: حزب الوسط وحزب الاتحاد من أجل الوطن، وحزب الأصالة وغيرها.

أما الـ (120) مقعداً المتبقية فقد كانت من نصيب المستقلين والذين لم تعرف توجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية، فهم يشكلون خطراً من حيث لعب الدور المهم في تحديد الفائز، سواء أكان الانتخاب على مستوى المؤتمر، أو لاختيار رئيس الوزراء، فالخارطة السياسية الليبية كما أسلفنا الذكر فيما يخص تأثير الجانبين الإقليمي والدولي، على مسار العملية السياسية فى مجملها بليبيا، تبين أن البعدين الإقليمي والدولي يتجه كل منهما نحو دعم معظم الأحزاب ذات الحراك السياسي على الساحة الليبية.

وبالنظرة الأولى إلى خارطة ليبيا السياسية من حيث الدول الفاعلة فى المجتمع الدولي - وعلى رأسها الولايات المتحدة – نجد أنها تقوم بدور كبير من حيث سياسة الدعم غير المباشر من خلال وكلائهم بالمنطقة، من الإمارات والسعودية وقطر والسودان وتركيا؛ حيث إنهم يحركون خيوط تلك اللعبة، سواء مع التيارات ذات التوجه الديني، أو ذات التوجه الليبرالي، ولكن في مجمل العملية السياسية بليبيا وخوض غمار الانتخابات المستحقة لترشيح رئيس للمؤتمر الوطني العام، ومن التوزيع سالف الذكر بدأت العملية السياسية تلعب دورًا مهمًّا في تاريخ المشاركة السياسية بليبيا بالمشاركة المباشرة للشعب فى اختيار نوابه، وهو ما جعل الليبيين يحرصون على نجاح هذه العملية لما لها من إيجابيات لصالح بناء الدولة والمؤسسات رغم كل الظروف المحيطة على المستويين الداخلي، والخارجي.

استكملت المرحلة الأولى من الاستحقاق الانتخابي فى اختيار النواب، ثم جاءت المرحلة الثانية بدخول الأحزاب والكيانات بكافة تنظيماتها فى مسألة خلق تحالفات، وعقد صفقات، لاختيار رئيس للمؤتمر الوطني العام، وبالفعل نجح النواب فى حسم شخصية رئيس المؤتمر بين المرشحين الدكتور محمد المقريف والدكتور على زيدان، وتم اختيار المقريف رئيساً للمؤتمر حيث حصل على 118 صوتا، مقابل 85 صوتاً لزيدان.

وبذلك رجحت كفة الإسلاميين فى رسم الخارطة السياسية لليبيا من خلال هذا الفوز، مما يجعل الصراع مستمرًّا بين تحالف جبريل ذي التوجه الليبرالي وكتل الإخوان المسلمين ومن انضم إلى الطرفين من قوائم المستقلين، الذين باستطاعتهم ترجيح إحدى الكتل المتنافسة على منصب رئاسة المؤتمر، ولكن المفاجأة أنه لم يتكرر السيناريو ذاته عند اختيار رئيس الوزراء[6].

يمكن أن نضع موجزًا أو مخلصًا للحالة الليبية التي سبق وأن أشرنا من قبل إلى أنها تختلف عن الحالة الموجودة فى كل من تونس ومصر، وذلك على النحو الآتي:

1- عدم تطابق القاعدة الرئيسية التي تمت فى بلدان الربيع العربي، وهي سيطرة التيارات الإسلامية على المشهد السياسي فيها (مصر تونس).

2- إدراك الشارع الليبي بأن المرحلة القادمة تتطلب عملاً كبيراً لبناء الدولة، وأن التيارات الإسلامية غير قادرة على تحمل تلك المسؤولية؛ مع فقدانها لأي خارطة سياسية واضحة ومقنعة للشعب وغياب القاعدة الشعبية لهم.

3- عدم وجود أرضية للعمل السياسي فى ليبيا الجديدة أمر له إيجابياته وسلبياته؛ حيث تمثل المرحلة الحاسمة فى بناء الدولة مع زيادة التدخل الإقليمي والدولي في شؤون البلاد، مما يجعلها عرضة لانتهاك السيادة الوطنية.

4- تُقيَّم العملية السياسية على أنها في خطر في ظل وجود سلطة المليشيات المسلحة، كما قال المستشار مصطفى عبد الجليل فى لقاء تليفزيوني: إن من يحكم ليبيا بعد القذافي هو من يملك السلاح؛ وهذا مؤشر خطير يصاحب العملية الانتقالية فى ليبيا، وهو ما يحدث الآن من عسكرة للنزاعات السياسية.

والملاحظ أن القوة التي كانت تتحرك بمساعدة الناتو قد تشتتت بين الكيانات السياسية، مما أضعف توظيف حركة الثورة فى العمل السياسي[7].

(ب) العملية الانتخابية ورئاسة الوزراء: أشرنا إلى أن الاستحقاق الانتخابي مستمر وفق الخارطة السياسية المعدة لذلك، وعلى الأطراف التعامل معها وفق المعطيات الموجودة، فإذا كانت الأحزاب فى ليبيا تزيد على 200 حزب سياسي عدا الكيانات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، فإن مستقبل البلاد يشهد حالة هيجان سياسي لم تشهده أي من الساحات العربية التي قامت فيها الثورات، إلا أن عدد الأحزاب لا يعكس بالضرورة وجود وعي وثقافة سائدة تجاه الأحزاب والعملية السياسية، وإنما يرجع هذا الهيجان السياسي المفرط فى ليبيا إلى عدة أسباب؛ وهي على النحو الآتي:

1- تحريم عمل التنظيمات الحزبية منذ سنة 1965م زاد من غياب دور المشاركة السياسية في رسم الحياة السياسية للدولة الليبية، مما عظم من هذا الهيجان بحيث لا يستطيع أحد كبحه على المدى القريب.

2- ممارسة العمل الحزبي وفق منظور العمل الحربي، سواء كانوا من فئة التقنوقراط أو من تلك الجماعات التي لها امتداد خارجي، ومرجعيات وأجندات خارجية.

3- تُعرف الأحزاب من خلال عامة الشعب الذين هم جزء من الحراك الحزبي، ولكن فى ظل عملية الهيجان نجد أن قيادات الحزب والأحزاب بعيدة عن نبض الشارع والمواطن، ويساهم ذلك فى سقوط مدوٍّ لتلك الأحزاب الهشة.

4- غياب برنامج إعلامي وخارطة إعلامية تساهم فى نشر ثقافة المشاركة السياسية وأهمية دور المواطن فى التواصل من أجل الدفع نحو بناء الدولة، قد زاد من اتساع الهوة بين قيادات الأحزاب والشعب.

5- انفراد أصحاب المال والمصالح ورجالات النظام السابق الذين انشقوا عنه بالاستيلاء على المشهد السياسي الحالي، نزع الثقة بين مكونات المجتمع، وزاد من التوتر داخل الكيانات، فأغلب تلك الكيانات تسعى إلى الوصول للسلطة ولو على حساب تهديد الأمن الوطني الليبي، وهو ما قاد الآن إلى بزوغ قانون العزل السياسي الذى تمت صياغته بالفعل وفق العداءات والإقصاءات السياسية، وهو ما يؤثر فى تقدم العملية السياسية فى الفترة الانتقالية، ويؤدي كذلك إلى مزيد من تدهور الوضع الأمني في البلاد.

ثم تأتي مرحلة العملية السياسية الثانية التي تمت بانتخاب المؤتمر الوطني وهي أول انتخابات مباشرة تتم في ليبيا بعد حكم القذافي. وفي هذه العملية السياسية كانت عسكرة النزاع السياسي من خلال منهج يقوم به المؤتمر الوطني، وهو على النحو التالي:

إصدار القرار رقم 7/ لسنة 2012 وهذا القرار اتخذه المؤتمر للقيام بعمل عسكري ضد مدينة بني وليد وهي سابقة تاريخية في برلمان ليبي حيث تم إعطاء الأوامر إلى كافة الميليشيات وكتائب الثوار والدروع في إعداد قوة عسكرية لقيادة عملية عسكرية، علمًا بأن الأولى تمت في عام 2011 حيث أطلق عليها عملية تحرير بني وليد، وكانت في20 ديسمبر عام 2011 ، وقد جاءت هذه العملية لتصفية حسابات تاريخية بين قبيلة ورفلة كبرى القبائل الليبية ومصراتة التي تقود العمل العسكري لمساعدة الناتو ضد نظام القذافي، واستمر هذا الدعم المباشر من قبل قطر وتركيا والسودان، واعتبرت القوة العسكرية التي تقودها مصراتة والممثلة في قوة الدروع هي أكبر تشكيل عسكري استحوذ على إمكانيات الدولة العسكرية بالإضافة إلى الدعم الخارجي، ونتج عن هذا القرار تدمير بني وليد وقتل المدنيين ودخول البلاد في حرب أهلية ما زال لها أثر سلبي على الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا؛ نظرا لقيام الأجنحة العسكرية التابعة لبعض التيارات الإسلامية والسياسية بالمؤتمر الوطني بإصدارها القرار رقم 7 الذي نتج عنه توثيق أكبر عملية تدمير لمدينة آمنة وهي بني وليد، والتي تفاعل معها المجتمع الدولي سواء من خلال التصريحات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثل الأمم المتحدة في ليبيا وغيرها من المنظمات الدولية والحقوقية وتوثيقها كافة العمليات الإجرامية التي حدثت، كما وصفها وزير الدفاع الليبي أسامة الجويلي الذي صرح بأن هذه العملية العسكرية

قامت بها قوات درع ليبيا في بني وليد باعتبارها قوة غير نظامية وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها، وأكد في مؤتمر صحفي بتاريخ 10/29/ 2012 في الأزمة الليبية أن كل ما يحدث في بني وليد ليس لوزارة الدفاع علاقة به، وهو عمل يقع خارج سلطاتها كوزارة دفاع، مشيرًا في مؤتمره الصحفي إلى أن قوات درع ليبيا منعته من الدخول إلى مدينة بني وليد للوقوف على ما يجري داخل المدينة وإعداد تقرير بذلك .

وأكد السيد بان كيمون في تصريحه حول هذه الأحداث بتاريخ 22 أكتوبر 2012 على ضرورة وقف العمليات العسكرية في مدينة بني وليد وأنه يحمِّل كافة الأطراف المشاركة في هذه العملية المسؤولية كاملة حول انتهاك القانون الإنساني والدولي.

كما صدر عن ممثل الأمين العام السيد طارق متري أن هذه العملية تمثل انتهاكًا خطيرًا خارج سلطة الدولة من أعمال القتل والخطف والاعتقال وأن العديد من هذه الأعمال تمت تحت إشراف الميليشيات التابعة لمصراتة.

ومن خلال اللجان على المستويين المحلي والدولي تم توثيق كل الجرائم وإحالتها للمنظمات الدولية المختصة حيث صدرت العديد من الإجراءات حول هذه الأحداث نورد بعضًا منها على النحو الآتي:

1- ما أثاره المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية أمام مجلس الأمن بتاريخ 8 مايو 2013 في الجلسة رقم 6962 بخصوص الشأن الليبي في الفقرة رقم 23 (من أن محكمة الجنايات الدولية تعبر بقلق بالغ عن هجوم القوات الحكومية والميليشيات على مدينة بني وليد خلال شهر أكتوبر 2012 الذي نتج عنه أعمال اعتقال وتعذيب وقتل وتدمير عشوائي للممتلكات). وعزز ذلك أيضا قرار مجلس الأمن رقم 2095 في جلسة 6934 بتاريخ 14 مارس 2013 الذي أشار فيه إلى القلق من المعلومات الواردة حول عمليات الانتهاكات الجسدية والجنسية في مراكز الاعتقال، ودعت في البند رقم 3 إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والإنساني لحقوق الإنسان وعدم إفلات الجناة من العقاب[1]؛ كل هذه الأحداث هي عبارة عن انتهاكات قامت بها الميليشيات المسلحة المدعومة من المؤتمر الوطني ماديًّا ومعنويًّا، حيث تم تحويل مبلغ وقدره 900 مليون دينار ليبي لتسليح هذه الميليشيات والتي أصبحت تمثل خطرًا على العملية السياسية في ليبيا بشكل عام وعلى دول الجوار أيضًا .

2- تقرير السيد بان كيمون الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 21 فبراير 2013 برقم 104 / 2013/ S والذي تطرق فيه إلى موضوع العملية العسكرية ضد بني وليد .

3- تم الإشارة في التقارير المعروضة على مجلس الأمن بِشأن التطورات السياسية والأمنية في ليبيا في الفقرة B تحت الأرقام 7، 8، 9،10 والتي أوضح فيها الانتهاكات التي طالت المدينة من حرق وتدمير وعدم قيام جهات الاختصاص بالتحقيق في هذه الجرائم.

4- تقرير السيد طارق متري أمام مجلس الأمن بتاريخ 8 نوفمبر 2012 حول الوضع الليبي وتحديدًا في النقاط 10، 11، 12، 13، 14، 15 ، 16 والتي أفاد فيها بوجود انتهاكات ضد سكان بني وليد وأبدى تخوفه على سلامة المخطوفين والمعتقلين في السجون الخاصة بالميليشيات.

المحور الثالث : مجلس النواب الليبي : (إشكالية شرعية ومشروعية مجلس النواب)

أ- يدور التساؤل حول العملية السياسية المثيرة للجدل في ليبيا الجديدة هل تحظى بأساس قانوني يُضفي عليها صفة الشرعية والمشروعية؟ أم إنها تفتقد لذلك الأساس؟ ولمعرفة ذلك علينا التعرف على مفهومي "الشرعية" و"المشروعية".

" فالشرعية هي الفيصل بين الدولة القانونية وغير القانونية، والشرعية هي التي تضفي الصفة القانونية على سلطة الدولة، وهذا القبول ينطبق مع ظروف الشعب وعاداته وتقاليده ومعتقداته الدينية، وإذا انحرفت السلطة عن هذا الأساس

ولم تراعِ المثل العليا للمجتمع تصبح عاجزة عن ممارسة الحكم.

أما "المشروعية" فتعني أن تتقيد السلطة الحاكمة بنصوص الدستور والقانون الذي يمثل إرادة الشعب، وبالتالي يحقق شرط الرضا العام وهو جوهر الشرعية، وإذا خرجت السلطة عن النصوص الصادرة في الدستور تصبح قراراتها غير مشروعة وباطلة، حتى ولو كانت السلطة الحاكمة شرعية.

وفي هذه الحالة، فإن مجلس النواب الليبي وفقًا لهذه التعريفات تم انتخابه برضا الشعب والشعب نفسه يضفي عليه صفة الشرعية، رغم رؤية البعض أن المجلس غير شرعي، وهذا الأمر يتطلب مراعاة العملية السياسية منذ بدايتها في عام 2011 فهي وليدة حرب تشكل عدوانًا وفق مبادئ القانون الدولي، والعدوان جريمة مخلة بالسلم والأمن الدوليين بمقتضى التعريف القانوني للعدوان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة [9].

ب – مجلس النواب الليبي هو السلطة التشريعية المنتخبة في ليبيا في 14 أغسطس عام 2014 خلَفًا للمؤتمر الوطني العام، ومقر عمله مدينة بني غازي، ولكن نظرًا للظروف الأمنية داخل بني غازي تم الاتفاق على عقد جلسات مجلس النواب في مدينة طبرق وفق الإعلان الدستوري الذي ينص على إمكانية عقد الجلسات في أي مدينة أخرى.

عدد أعضاء مجلس النواب200 نائب، وتم انتخاب رئيسه ونائب له في مدينة طبرق؛ حيث تمت عملية التسليم والتسلم من خلال النائب الأول للمؤتمر الوطني السابق السيد / عز الدين العوامي إلى أكبر النواب سنًّا وهو أبو بكر بعيرة، بحضور بعثة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وحظي مجلس النواب بدعم دولي وإقليمي واعتباره الممثل الوحيد للشعب الليبي[10].

ج- ومن خلال هذه العملية السياسية والخلاف القانوني حول عملية التسليم والتسلم بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب؛ حيث نشبت نزاعات مسلحة قادتها ميليشيات من مصراتة ومناطق الغرب الليبي التابعة للتيارات الإسلامية من أجل فرض واقع السيطرة على العاصمة طرابلس وأجزاء كبيرة من ليبيا، حيث نشب نزاع مسلح بين عملية فجر ليبيا بقيادة مصراتة وعملية الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ونتج عن هذا النزاع تدمير المطار وخزانات النفط بالعاصمة، وأيضا القيام باجتياح مناطق ورشفانة البالغ عدد سكانها 800000 نسمة؛ حيث تم تدمير ممتلكات المواطنين وتهجير السكان، إن هذه العمليات العسكرية نتج عنها عسكرة العملية السياسية من خلال السيطرة بقوة السلاح على مناطق في الشمال والجنوب الليبي، وهي بذلك ترسل رسالة مفادها أنها خارج العملية السياسية التي تمت بانتخاب مجلس النواب، وفي السياق ذاته دخل المجتمع الدولي والاتحاد الأوربي في خط الأزمة، خاصة عندما تم الإعلان عن أن منطقة درنة تابعة لدولة الخلافة الإسلامية، ومنطقة بني غازي تابعة لأنصار الشريعة، وهما تم تصنيفهما من مجلس النواب بأنهما جماعات إرهابية، وأكد المجتمع الدولي والاتحاد الأوربي ذلك، ودعا إلى دعم مجلس النواب في محاربته للإرهاب. [11]

خارطة الجماعات المسلحة في ليبيا

1- كتيبة شهداء 17 فبراير
2- كتيبة جماعة التوحيد
3- كتيبة انصار الشريعة
4- كتائب شهداء راف الله السحاتي
5- كتائب الجماعات السلفية
6- كتيبة شهداء ابوسليم
7- الحركة الاسلامية الليبية من أجل التغيير
8- مجموعات كتائب في الغرب الليبي تحت مسمي الدروع[12]

خاتمة :

من خلال مراحل العملية السياسية نستخلص عدة نتائج مهمة، هي على النحو الآتي:

1- غياب تنظيم وقيادة للثوار فى شكل جناح عسكري وسياسي، جعل عملية المرحلة الانتقالية تمر بمراحل وصلت فيها البلاد إلى حد التهديد في أمنها الوطني، من خلال اقتصادها المتدهور وحدودها المستباحة وأجوائها المنتهكة.

2- انتشار السلاح يهدد العملية الانتقالية، وقد يكون عاملاً رئيسًا فى فرض رؤىً داخلية كانت أم خارجية على مجلس النواب والحكومة.

3- فرضية الفيدرالية القائمة من خلال المناطق المنتصرة لمرحلة ما بعد الثورة، وحصولها على إمكانات الدولة، جعل منها لاعبًا رئيسًا على الساحة الليبية سواء كان بفرض الأجندة القبلية، أو من خلال تمرير مشاريع خارجية، إقليمية كانت أو دولية.

4- غياب الرؤية العملية فى بناء الدولة من خلال خارطة طريق واضحة المعالم، وبمشاركة الشعب، يحدد فيها الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية فى خط متوازٍ لكتابة الدستور تحت رقابة السلطة القضائية والمنظمات الدولية.

5- احتمالية انهيار الأحزاب ذات القاعدة الهشة واحتمالية إنشاء تحالفات جديدة تضم العدد الهائل من هذه الأحزاب، وفق تطلعات الشعب، مما يزيد حدة التنافس على سباق رئاسة الجمهورية بعد بزوغ الدستور الذى يحدد شكل الدولة.

6- التعجيل بكتابة الدستور سوف يقضي على التدهور الحاصل فى بنيان الدولة والمرحلة الانتقالية، وقيام القضاء، ورجوعه إلى العمل يمكن الدولة من قطع دابر الفساد ولو بشكل تدريجي.

7- عدم المبالغة فى تأصيل فكرة العزل السياسي، لما لها من تأثير على المصلحة الوطنية وجعل العزل يأخذ منحى قانونيًّا بحتًا، وليس مبنيًّا على تصفية حسابات سياسية.

8- سبب تدهور المرحلة الانتقالية الحالية هو غياب ملف المصالحة الوطنية فى البرامج الحزبية، مع العلم أن هذا الملف يمثل الأساس الأهم من بين أساسات بناء الدولة، والدخول فى مصالحة شاملة وفق مراقبة قانونية تحاسب من أجرم فى حق الوطن والشعب.

9- منح فرصة لمجلس النواب المنتخب والمعترف به دوليًّا وحكومة عبد الله الثني المنتخبة ودعمها لقيادة المرحلة الانتقالية نحو قيام الدولة بكافة مؤسساتها وصولا إلى إعلان الجمهورية الثانية، والإعداد لمرحلة المشاركة الشعبية فى اختيار رئيس الدولة.

10- العمل مع دول الجوار من أجل حماية الأمن القومي، والوطني واحترام سيادة الدول وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية وحماية الموارد الاقتصادية للدولة.

11- على المجتمع الدولي إبداء الجدية حول الملف الليبي وخاصة نحو محاسبة الميليشيات العسكرية التي شكَّلت تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين وتدمير مؤسسات الدولة، مع ضرورة استصدار قرار من مجلس الأمن يلزم تلك الأطراف المتناحرة على السلطة في ليبيا بإيقاف كل أشكال العنف.

12- أعضاء المؤتمر الوطني السابق هم من يقود الحرب على مؤسسات الدولة وتدمير المدن من خلال الميليشيات التابعة لهم.

13- لم يستطع أي مسؤول ليبي زيارة مدينة درنه لأنها تخضع لسيطرة دولة الخلافة الإسلامية.

الهوامش :

1) بازغ عبد الصمد، النزاعات المسلحة غير الدولية، منشور في موقع الحوار المتمدن WWW.M.ahewar.org بتاريخ:2012/2/03م.

2) خالد حنفي علي، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، السنة السابعة والأربعون ، أكتوبر 2011 ص 140-143.

3) العالم العربي، رسالة أسبوعية تعني بالأخبار الاستراتيجية العدد 747، بتاريخ 2012/10/4.

4) راجع في ذلك قرارات الجامعة العربية لعام 2011، الأمانة العامة.

5) انظر في ذلك قرار مجلس الأمن بتاريخ 17 مارس 2011 الوثيقة رقم Security council /50/10200

6) Ragab Daw, Libya : enter revolutions et transition ou va le monde Arabe ? Hasni Abidi editions Erick bonnier, 2012,pp 96-97.

وكذلك راجع صحيفة الحياة على شبكة المعلومات الدولية http://alhayat.com ماذا حصل على مدى 3 سنوات في ليبيا.

7) محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 أبريل 2011، ص 18، 19.

8) راجع في ذلك: مركز أنباء الأمم المتحدة، على شبكة المعلومات الدولية "منشورات حول ليبيا".

9) راقية القيسي، إشكالية الشرعية والمشروعية للعملية السياسية في العراق – موقع الحوار المتمدن على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ WWW.M,ahewr.org2013/7/12.

10) خالد حنفي، انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 84، أبريل 2011، ص 58.

11) - هارون ي . زيلين " أول مستعمر للدولة الاسلامية في ليبيا" منشور على موقع معهد واشنطن للشرق الادنى بتاريخ 10 أكتوبر 2014. http://www.washingtoninstitute.org

راجع في ذلك تصريح رئيس الحكومة الليبي عبدالله الثني حول وجود جماعة داعش على الاراضي الليبية www.alwast.ly

وكذلك راجع وزراء خارجية أوروبا يبحثون في لوكسومبورغ الأوضاع في ليبيا – راجع في ذلك موقع بوابة إفريقيا الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية WWW.Africannew.Net

12) ابراهيم منشاوي ، الصراع يحتدم ، مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا ، منشورة على شبكة المعلومات الدولية للمركز العربي للبحوث والدراسات www.acrseg.org

وزراء خارجية أوروبا يبحثون في لوكسومبورغ الأوضاع في ليبيا – راجع في ذلك موقع بوابة إفريقيا الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية WWW.Africannew.Net.